

تحليل الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات
وترجيحها

Analyzing the Grammatical Opinions in Which Tha'lab Al-Kasa'i
Disagreed with the Nominatives and Accusative Cases and Giving
Priority to them

رنا حسان شحادة¹، حسين مصطفى غوانمة²

Rana Hassan Shehadeh¹, Hussein Mustafa Ghawanmeh²

¹ دكتوراه في الدراسات اللغوية- جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن

² أستاذ دكتور في اللغة العربية- جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن

¹ Doctorate in Linguistic Studies, The World Islamic Sciences and Education University, Jordan

² Professor of Arabic Language, The World Islamic Sciences and Education University, Jordan

² Hussien.ghwanmeh@wise.edu.jo

Accepted

قبول البحث

2024/12/24

Revised

مراجعة البحث

2024/12/19

Received

استلام البحث

2024/12/16

DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2024.6.4.4>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

تحليل الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات وترجيحها Analyzing the Grammatical Opinions in Which Tha'lab Al-Kasa'i Disagreed with the Nominatives and Accusative Cases and Giving Priority to them

الملخص:

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى بيان الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات، وتحليل الآراء النحوية في المرفوعات والمنصوبات وترجيحها.

المنهجية: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الترجيحي من خلال استخراج الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات في كتاب مجالس ثعلب، ثم تحليل هذه الآراء وبعد ذلك الترجيح فيها، ويعتمد البحث على كتاب مجالس ثعلب لأنه قائم على مجموعة من المجالس التي عرضت كثيرًا من المسائل النحوية بين العلماء، وسيكون الاعتماد في ذلك على خطوات البحث العلمي ومنهجية.

الخلاصة: توصل البحث إلى عدة نتائج ومن أهمها: الاختلاف في تفسير الآراء النحوية في المرفوعات عند كل من ثعلب والكسائي، حيث قاما بتقديم آراء في بعض المرفوعات قد تكون مخالفة للقاعدة النحوية التقليدية مثل: رفع الفعل بعد "إن" أو "لكن"، وهو لا يتبع بالضرورة القواعد المقررة في المدارس النحوية التقليدية مثل البصريين أو الكوفيين، والمنصوبات عند الكسائي جاءت مخالفة لبعض قواعد المنصوبات في حالات معينة، مثل المفاعيل أو التوابع، حيث اعتمد على تطبيق قواعد مغايرة أحيانًا عند التأويل.

الكلمات المفتاحية: النحوية؛ ثعلب؛ الكسائي؛ المرفوعات؛ المنصوبات.

Abstract:

Objectives: This research aims to clarify the opinions the grammar in which Tha'lab al-Kasa'i disagreed for nominatives and accusatives, and an analysis of the grammatical opinions in which Thalab al-Kisa'i disagreed with the nominatives and accusatives and their weighting.

Methods: The study adopts a descriptive, analytical, and evaluative methodology by extracting the grammatical opinions in which Tha'lab al-Kasa'i regarding the nominative and accusative cases, as documented in the book (Majalis Tha'lab). These opinions are analyzed, and reasoned preferences are established. The research relies on (Majalis Tha'lab) as it encompasses a collection of scholarly discussions that addressed numerous grammatical issues among linguists. The study adheres to systematic scientific research methods and methodology to achieve its objectives.

Conclusions: The study reached the following results, the most important of which is that the nominatives according to Thalab and al-Kisa'i, where they presented opinions on some nominatives, may be in violation of the traditional grammatical rule, such as the nominative case. The verb after "that" or "but" does not necessarily follow the rules prescribed in traditional grammar schools such as the Basrans or Kufans, Al-Kasa'i's accusative cases violated some of the rules for accusative cases in certain cases, such as objects or subjunctive objects, as he relied on applying different rules sometimes when interpreting.

Keywords: grammatical; fox; al-Kasa'i, nominatives; accusative case.

المقدمة:

يُعدُّ تحليل الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي للمرفوعات والمنصوبات موضوعاً مهماً في دراسة النحو العربي، إذ يبرز تأثير ثعلب في تطوير علم النحو من خلال آرائه المخالفة لبعض القواعد النحوية التي استقر عليها النحاة التقليديون، ففي حين تمسك معظم النحاة بقواعد محددة للمرفوعات والمنصوبات، نجد أن ثعلباً قد خرج عن بعض هذه القواعد، وابتكر حلولاً جديدة من خلال تفسيره للنحو بناءً على القواعد التي رآها أكثر منطقية أو تطابقاً مع الواقع اللغوي.

إنَّ آراء ثعلب في المرفوعات والمنصوبات تمثل رؤية نحوية متميزة، قد تثير جدلاً في تداخلاتها مع النحو القياسي، إذ اعتمد في تفسيره على الأصل في اللغة العربية، وحاول تفسير الظواهر النحوية من خلال تحليل السياق واستخدام اللغة في الواقع، ويتناول هذا التحليل كيفية تعامله مع بعض الحالات التي خالف فيها القواعد المتعارف عليها، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم تطور علم النحو العربي وتوجهاته في عصره.

أهداف الدراسة:

- بيان الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات.
- تحليل الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات وترجيحها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تركيزها على الآراء النحوية القديمة في كتاب مجالس ثعلب، وتعد المرفوعات والمنصوبات من الموضوعات النحوية التي مثلت نقطة محورية في الخلاف النحوي، والبحث الحالي يؤكد وجود الخلاف النحوي على مستوى المدرسة الكوفية فالعالم الكسائي وثلعب هما من مشايخ المدرسة الكوفية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الترجيحي من خلال استخراج الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات في كتاب مجالس ثعلب، ثم تحليل هذه الآراء وبعد ذلك الترجيح فيها، وتعتمد الدراسة على كتاب مجالس ثعلب لأنه قائم على مجموعة من المجالس التي عرضت كثيراً من المسائل النحوية بين العلماء، وسيكون الاعتماد في ذلك على خطوات البحث العلمي ومنهجيته.

ومما سبق جاءت فكرة الدراسة الموسومة ب تحليل الآراء النحوية التي خالف فيها ثعلب الكسائي في المرفوعات والمنصوبات وترجيحها.

الدراسات السابقة:

- دراسة أبي العباس (2014) هدفت الدراسة إلى أن "أبا العباس ثعلب" علم من أعلام اللغة والنحو والأدب، اعترف له الكوفيون أنه ثالث ثلاثة نحويين شيدت على أسس علمهم دعائم المدرسة الكوفية، وهم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، و"أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء"، و"أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب".
- دراسة الجوراني (2010) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب دراسة وصفية تحليلية، وتظهر أهمية الدراسة في أنها تبين عالماً من علماء اللغة والنحو والصرف، رأس مدرسة الكوفة في عصره، فهي تقدم مسائل نحوية وصرفية غنية بالشرح والتفصيل ليستفيد منها الدارسون، وقد كان الهدف من البحث استخراج الكنز المتناثر بين صفحات المجالس، والذي يمكن من خلاله التأكيد على مذهبه النحوي المعتمد كثيراً على السماع. وقد اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يناسب هذه الدراسة في علوم اللغة، إذ استخدمه علماء العربية الأوائل في تناول مسائل اللغة.

المبحث الأول: الآراء النحوية في المرفوعات

تعتمدنا في هذا المبحث أن نتقصى الخلاف في المرفوعات عند كل من ثعلب والكسائي، ونظهر كيف وردت المسألة في مجالس ثعلب، وموقف الكسائي منها، ثم نبين مواقف النحويين المؤيدة أو المعارضة لكل منهما والحجج التي وضعوها لينصر كل منهم فريقه. ومن هذه المسائل الخلاف في الفصل ب (ما) بين اسم الفاعل ومعموله المقدم عليه، والخلاف حول (هذا) وخلاف الرفع بالعطف على اسم "إن".

المسألة الأولى: خلافهما في الفصل بـ "ما" بين اسم الفاعل ومعموله المقدم عليه

قال ثعلب: "ولا يحال بين الدائم والاسم بما؛ طعامك ما أكل عبد الله" (أبو العباس، 1950) بينما أجاز الكسائي ذلك. ذكرت كتب الخلاف النحوي اختلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر (ما) على اسمها، مع بقاء عملها. "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز (طعامك ما زيد أكلاً) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه وفاسد من وجه آخر (الانباري، 2003) وقد قال في المجالس: "ولا يحال بين الدائم والاسم بما؛ طعامك ما أكل عبد الله، قال: جائز في قول الكسائي". فإن جاءت (ما) ردًا لخبر كانت بمنزلة (لم) ولا يجوز التقديم كما تقول لمن قال في الخبر: زيد أكل طعامك، فترد عليه نافيًا: ما زيد أكلاً طعامك فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول: طعامك ما زيد أكلاً فإن كان جوابًا للقسم إذا قال: والله ما زيد بأكل طعامك، كانت بمنزلة اللام في جواب القسم، فإنه يمنع التقديم. "وأرى أنه من الأفضل منع ذلك "لأن المنفي لا يعمل فيما قبل النافي (الدر المصون، 2001). لا تقول: طعامك ما زيد أكلاً. وإذا قدم الخبر على الاسم اختلف الكوفيون أيضًا في جواز تقديم معمول الخبر عليه نحو: ما طعامك أكل إلا زيد. فقليل أجازوه الكوفيون وقليل منعهوا إلا ثعلبًا أجازوه (ابن سراج، 2/235). كان ثعلب يقف مع البصريين في تجويزهم مثل «ما طعامك أكل إلا زيد» بينما «كان الكسائي يمنع مثل هذا التعبير، لتقدم المفعول به، بينما الفاعل محذوف، إذ كان لا يعرب «زيد» فاعلاً كما يعربه البصريون، ولذلك كان يأبى مثل هذه الصيغة". وهذا الأصح لأنه لا يلي العامل معمول الخبر.

المسألة الثانية: خلاف ثعلب في (هذا)

رأى ثعلب أن (هذا) تعد اسم إشارة، وتكون للتقريب في مواضع محددة، بينما جعلها الكسائي مثل كان حين قال: "هذا زيد إياه بعينه" (المساعفة، 2012).

قال: "هذا" تكون مثلاً (وهي التي لا يلها مرفوع ومنصوب)، وتكون تقريباً فإذا كانت مثلاً، قلت: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإن شئت قلت: هذا زيد قائماً، ولكنك قد قربته، وتكون تشبيهاً في: كزيد هذا منطلق، وكزيد قائم، وهذا يجري مجرى الخبر. "وفي مجالس ثعلب ينحو التقريب نحو الإعمال والإلحاق بـ (كان) وأخواتها، بإصرار ثعلب على أن الكسائي قد سمع ذلك الإعمال من العرب" (أبو العباس، 1950).

قال: وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً، فأراد أن يخبر عن "هذا" بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل. بينما قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل "كان" إلا أنه لا يقدم فعله كما يقدم في "كان" لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء.

وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه، فجعله مثل "كان" والتقريب، وهو اسم الإشارة حين يليه مرفوع ومنصوب، فقد كانوا يشبهونه بكان الناقصة، وكانوا يعربون خبرها حالاً كما عند الفراء.

"وقالوا: تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ: (قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) وجعلوه حالاً، يعني "أطهر". وليس هو كما قالوا، هو خبر لـ "هذا" كما كان في "كان"، إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب، من قبل أن العماد جوابٌ والتقريب جواب فلا يجتمعان. وإذا صاروا إلى المكتى جعلوه بين «ها» و«ذا»، فقالوا: ها أنا ذا قائماً وجاء في القرآن بإعادتها، ويقولون: ها نحنُ الأءءء. وها نحنُ هؤلاء أعادوها وحذفوها. وهذا كله مع التقريب".

وعول ثعلب على رأي الكسائي، وفي توجيهه إعراب "أطهر" وقراءتها شاذة، أعربوها خبراً للتقريب، ورأى ثعلب والكسائي أن "هن" عماد، والعماد ضمير فصل يفصل بين اسم كان وخبرها هنا (المصطفى، 2012).

ولا يكون اسم الإشارة تقريباً عاملاً مثل (كان وأخواتها) "إلا إذا دلَّ على المشار إليه القريب في أصل استعماله، وأُتبع باسم معرفة مرفوع بالتقريب، وبعده خبر منصوب به، بشرط أن يكون الاسم المعرفة ليس تابِعاً لاسم الإشارة، حين يكون هذا الاسم لا ثاني له في الوجود، أو حين يفصل بين التقريب و(ها) التنبيه بضمير الفصل، في سياقات تركيبية يصح فيها الاستغناء عن التقريب. ولكن ما خلصنا إليه من توضيح للتقريب لدى الكسائي والفراء وثعلب لا يبين العلة الحقيقية في إلحاق اسم الإشارة الجامد أو التقريب بأفعال أثبت الاستقراء نقص دلالتها على عامل التقريب في النحو الكوفي الحدث الذي يجب أن تشتمل عليه في صيغتها الصرفية، أو أنها ناقصة لعدم استغنائها بمرفوعها عن منصوبها (السيوطي، 2001).

وهناك من النحويين من رفض قول الكوفيين بالتقريب ومنهم ابن عصفور ومحمد فاضل السامرائي "الذي يقول: "وعلى أية حال فالذي يبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون من القول بالتقريب غير مقبول، إذ كيف يقيسون (هذا) على (كان) علماً بأن (كان) فعل ماض لا محل له من الإعراب، في حين أن (هذا) اسم إشارة؟ ومعنى هذا أنه لا بد أن يكون له محل من الإعراب وإذا جعلوه تقريباً فلا محل من الإعراب (السامرائي، 2004).

ونجد أن الكوفيين أقروا بالتقريب على الرغم من اختلافهم من ناحية القياس، وكان ثعلب ممن قاسوا التقريب قياساً إعمالياً، وغيره قاس قياساً تفسيريّاً كالضراء.

وأنا أميل إلى رأي البصريين في الفصل بين اسم الإشارة والفعل الناقص، وأن المنصوب بعد ما سماه الكوفيون بالتقريب هو حال.

المسألة الثالثة: خلاف الرفع بالعطف على اسم "إن"

رجح ثعلب النصب في المعطوف إذا عطف على اسم إن قبل الخبر، وأجاز الرفع إذا لم تظهر الحركة الإعرابية، أما الكسائي اختار الرفع سواء إن ظهرت الحركة الإعرابية أم لم تظهر.

وكان لثعلب موقف حسن من القراءات القرآنية، ففي قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ رَفَعِ "وَمَلَائِكَتُهُ"، قال: يجوز ولم نسمع من قرأ به. ويقال: إن زيداً وعمرو قائمان، وإن زيداً وعمراً قائمان. قال: أي ثعلب، هذا مثل قوله من بحر (الطويل):

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارها لغريب

أجاز الضراء النصب في المعطوف إذا عطف على اسم إن قبل الخبر، فيما تظهر عليه الحركة الإعرابية وأجاز الرفع فيما لا تظهر عليه الحركة الإعرابية واختار الكسائي الرفع سواء ظهرت الحركة الإعرابية أم لم تظهر، وحسب ثعلب "هذا فاسد لأنه إذا كان الخبر مثنى كان للاسمين، وكان العمل فيه عملاً واحداً" (الجوراني، 2010).

"قال أبو العباس: والضراء يقول: لا أقول إلا فيما يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبين وفيما لا يتبين.

وفي قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"

"وما ذهب إليه الكسائي في كلمة "الذين" في تفسيره وتوجيهه يوقع الدارس في الإيهام، صحيح أنها مبنية، وإعرابها واحد، وعليه فقد جاز رفع لفظ "الصابئين" (المصطفى سعد الدين، 291هـ).

فقد لاحظ الكسائي أن كلمة (وَالصَّابِئُونَ) معطوفة بالرفع على اسم إن المنصوب (الذين) قبل تمام الخبر، وهو (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) فوضع قاعدة عامة مفادها "أنه يجوز العطف على موضع إن واسمها، وموضعها الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فيقال: إن محمداً وعلي مسافران. ومنع ذلك البصريون. قال الضراء: وأما "وَالصَّابِئُونَ" فإنه رفعه على أنه عطف على "الذين"، و"الذين" حُرِّفَ على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه. فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب "إن" ضعيفاً -وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره -جاز رفع (الصابئين)، ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في "عبد الله". (المصطفى، 291هـ). وبالمقارنة بين رأيي البصريين والكوفيين في رفع ملانكتة نجد "أن البصريين وجهوا قراءاتهم على حذف الخبر، فجاءت "وملائكته" بالرفع، وهذا وجه صحيح تسلم فيه القاعدة النحوية، والمعنى موافق للإعراب، أما الكوفيون فقد اعتمدوا القياس في توجيههم، فالعطف على موضع اسم "إن" قوي، فالرفع على الابتداء، وهذا قياس صحيح.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، ثم ظهر الخلاف بينهم واختلفوا بعد ذلك: فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، محتجاً بالقول: "إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان".

وأرى أنه من المقبول العطف على موضع إن قبل تمام الخبر طالما أن القياس على ذلك كثير، لا سيما أنه ورد في قول الله تعالى.

المبحث الثاني: الآراء النحوية في المنصوبات

تمثل المنصوبات بعداً كبيراً في النظرية النحوية، فحازت على اهتمام البصريين والكوفيين، ومن هؤلاء ثعلب والكسائي، وقد اختلفا في عدة مسائل حول المنصوبات سنتناول بعض هذه المسائل ونبين رأي كل منهما فيها والحجج التي وضعها وموقف النحويين الآخرين بين مؤيد ومعارض، ومن هذه المسائل: الخلاف في نصب المستثنى (جفن)، ومسائل أخرى في الاستثناء، ومسألة إعمال مبالغة اسم الفاعل، والخلاف حول الضمائر مثل كاف الخطاب، والخلاف في مسألة تقديم المفعول به على الفاعل، والخلاف في تعريف المصادر وتنكيرها مثل (البتة)، والخلاف حول المفعول لأجله، ثم عرضنا الخلاف في بعض مسائل النداء مثل حذف المنادى وحذف أداة النداء ونداء المحلى بأل.

المسألة الأولى: خلاف نصب المستثنى

مسألة نصب "جفن" في قول الشاعر:

"نجا سالمٌ والنفسُ منه بشدقيه ولم ينح إلا جفنٌ سيفٍ ومئزراً" (السكري، 1965)

لم يجز ثعلب نصب جفن على نزع الخافض، أما الكسائي فأعربها منصوبة على الاستثناء.

يعرض الإمام ثعلب لمسألة نصب "جفن" بقوله:

"هكذا أنشدني يونس، أي بنصب "جفن"، فقلت له: لم نصب "الجفن" فقال: أراد سيف. قال أبو العباس: هذا خطأ.

ما ذهب إليه في نصب "جفن" على طرح الخافض، والتقدير: بجفن سيف. وقد تابعه ابن السراج في (الأصول في النحو)، فقال: نجا ولم ينج، كقولك: أفلت ولم يفلت، أي: لم يفلت إفلاناً صحيحاً، كقولك: تكلمت ولم أتكلم، ثم قال: إلا جفن سيف ومئزراً، كأنه قال: لكن جفن سيف ومئزراً.

ولا يجوز ثعلب نصب "جفن" على نزح الخافض، ورأيه هذا كراي جمهور النحاة، ولم يوضح ثعلب (إعراب جفن) بل نقله عن الفراء، أما الكسائي فأعربه منصوباً على الاستثناء وهو يجوز في قولهم (ما قام إلا زيداً) النصب على الاستثناء لتجويزه حذف الفاعل. وهذا الرأي ورد أيضاً في الموسوعة القرآنية (خُذِفَ المستثنى منه للعلم به أي: ولم يَنْجُ شيء). وإذا أردنا ترجيح رأي فري أن الأسلم هو ما ورد في الديوان وهو نصب جفن بنزع الخافض قال: يريد ولم ينج إلا بجفن سيف ومئزر، فلما حذف حرف الجر نصبه (ابن السراج، 316هـ).

المسألة الثانية: مسائل في الاستثناء

1. مسألة الاستثناء المنقطع

وما سماه الفراء وثعلب استثناء منقطعاً أطلق عليه الكسائي عبارة (يعرض). ذكر ثعلب أن الكسائي قال، معلقاً على قوله تعالى: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء الآية 148] "هذا استثناء يعرض". ثم فسره ثعلب، فقال: "ومعنى يعرض: استثناء منقطع وتبدو مفاجأة هذه اللفظة لروح المصطلح العلمي واضحة، وهي غريبة حقاً (السيوطي، 912).

"وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وابن جبير والضحاك وعطاء أنهم قرءوا * (إلا من ظلم) * على البناء للفاعل، فالاستثناء منقطع، والمعنى لكن الظالم يحبه أو لكنه يفعل ما لا يحبه الله تعالى فيجهر بالسوء، والموصول في محل نصب، وجوز الزمخشري أن يكون مرفوعاً بالإبدال من فاعل يحب كأنه قيل: لا يحب الجهر بالسوء إلا الظالم على لغة من يقول: ما جاءني زيد إلا عمرو بمعنى ما جاءني إلا عمرو وهي لغة تميمية" (السيوطي، 912). وفي مجالس ثعلب: "فسجدوا إلا إبليس" قال: إن كان إبليس من الملائكة فهو متصل، وإن لم يكن فهو منقطع" وأرى أن استثناء إبليس من الملائكة لا يعني أنه منهم، لأنه في الاستثناء المنقطع يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

2. نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ

قال ثعلب وغيره من النحويين برفع زيد على الفاعلية في (ما قام إلا زيد)، بينما أجاز الكسائي في نحو هذا الرفع على الفاعل، والرفع على البديل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء. أما مذهب جمهور النحويين: إذا تفرغ العامل نحو: ما قام إلا زيد، يرتفع ما بعد إلا على الفاعلية، لأن العامل لم يشغل بغيره، وأجاز الكسائي وحده النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل. ووافقه طائفة على ذلك مستدلين بقول الشاعر:

"لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَجْدُ وَالْقَصَائِدُ غَيْرُكَ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا"

"وإن لم يمكن وجب رفع ما بعد إلا، نحو: "ما قام إلا زيد، وإنما وجب الرفع لأنه فاعل، ولا يمكن أن يقدر ما قبل إلا محذوف؛ لأنه يكون فاعلاً، والفاعل لا يُحذف. (الاندلسي، 745هـ).

وأجاز الكسائي في نحو هذا الرفع على الفاعل، والرفع على البديل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذف الفاعل. وما أجازته من البديل ومن النصب مبني على جواز حذف الفاعل، وهو لا يجوز. وقد يكون النصب على الاستثناء هو الأرجح لموافقة طائفة كبيرة له "ووافق الكسائي على إجازة النصب واستدلوا بقوله: (البيت) يروى بنصب المجد، و«غير» أي: لم يبق أحد غيرك".

3. العامل في المستثنى في الاستثناء التام المثبت

قال الفراء وغيره من الكوفيين: "إلا مركبة من إن ولا، ثم خففت إن وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب، أما الكسائي فيرى أن المستثنى ينصب لأنه مشبه بالمفعول.

قال أبو العباس ثعلب في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [الكهف الآية 16].

قال: لم يعتزلوا الله، كما تقول: ضربت القوم إلا زيداً، المعنى إلا زيداً فإني لم أضربه.

قال سيبويه: "إنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا من قول الخليل رحمه الله "أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذا لم يكن داخلياً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها (سيبويه، الكتاب 2/330-331).

فالمستثنى بالإلزام ينصب إذا كان الكلام تاماً موجباً، سواء أكان الاستثناء متصلًا (أي كان المستثنى من جنس المستثنى منه)، أم منقطعاً (أي كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه)، والخلاف هنا في العامل المستثنى المنصوب، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى أن "إلا" مركبة من إن ولا، ثم خففت إن وأدغمت في "لا"، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ"إن"، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ"لا"، وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول. وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل "بتوسط إلا" (الانباري، 555هـ). في هذا الكلام يقترب الكسائي من رأي البصريين إذا اختار نصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، لأن الفعل يقوى بالإلزام إذا كان لازماً ويتعدى إلى المستثنى.

والأسلم أن يقال أن النصب بالإلزام، لأن الفعل قام لازم ولا يمكن أن يكون النصب به، فقد احتج الكوفيون بأن قالوا: "الدليل على أن «إلا» هي العامل و ذلك لأن الإلزامت مقام أستثني، ألا ترى أنك إذا قلت «قام القوم إلا زيداً» كان المعنى فيه: أستثني زيداً، و لو قلت «أستثني زيداً» لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه" (العقيلي، 1396).

المسألة الثالثة: خلاف إعمال مبالغة اسم الفاعل

ورد ثعلب مسألة أخرى ضمن مجالسه وهي مسألة إعمال مبالغة اسم الفاعل، وينقل رأي الكسائي والفراء في منع ذلك بحجة أن هذه الصيغة لا تنصرف، ولا تقوى صيغ المبالغة على العمل كالفعل. فقد كان الكسائي والفراء يذهبان إلى أن أسماء المبالغة مثل فعال وفعلول لا تعمل النصب فيما بعدها لضعفها، وليثبت ثعلب مقولته استشهد ببيت الشعر:

"ثَقِيلٌ عَلَى مَنْ سَاسَهُ غَيْرُهُ رَكُومٌ عَلَى أَرِيهِ الرَّوْثُ مِثْلُ"

وقال: لا يتعدى فعول ولا مفعال، وأهل البصرة يعدونه. والفراء والكسائي يأبانه. وقال: رَكُومٌ يركم. كما نقل بعضهم عن ثعلب في موضع آخر: "أنت زيداً ضرُوبٌ، وقال: ياباه أصحابنا، لأنه لا يتصرف. ومثله مضراب وضراب أيضاً، وأهل البصرة يجيزونه "وحجة الكسائي في عدم إعمال "فعول" و"مفعال" و"فعال" عمل الفعل في المنصوب لضعفها عن أن تعمل عمل الفعل، لذلك يقدرون فعلاً محذوفاً قبل الاسم المنصوب ليعمل فيه. أما الرضي الأستراباذي (686هـ) فقد ذكر في شرح الكافية مسمى "صيغ المبالغة" في قوله: "وصيغ المبالغة لا تعمل عند الكوفيين لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل وإن جاء بعده منصوباً فهو بفعل مقدر (الأستراباذي، 686هـ).

ونجد ثعلب لم يجز عمل "فعول" صيغة المبالغة في المثالين "أنت زيداً ضرُوبٌ" و"أنت ضرُوبٌ زيداً" إلا بتقدير فعل محذوف يعمل في الاسم المنصوب سواء أكان متقدماً على صيغة المبالغة أم متأخراً عنها.

و"اتفق البصريون أن ثلاثة من أبنية المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل دون خلاف بينهم، وهي "فعَّال ومفعال وفعلول ويجوز فيها الإعمال قياساً على ما جاز في اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار (سيبويه، 180هـ).

تعمل صيغة المبالغة "فعَّال" عمل الفعل المتعدي، فتنصب مفعولاً به، كما في قول القلاخ المنقري:

أخا الحرب لبأساً إلها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

"وزعم الكوفيون وعلى رأسهم الفراء والكسائي أن صيغ المبالغة فرع من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع في الفعل المضارع؛ ولأنها تخالف أوزان المضارع ومعناه، وهذا مما يضعف عملها وكما ذكرنا فقد حملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديره عليه.

المسألة الرابعة: مسألة القول في كاف الخطاب

خالف الكسائي الكوفيين فعد التاء فاعلاً والكاف في موضع نصب. أما غيره مثل الفراء فقد عدَّ التاء حرف خطاب والكاف قامت مقامها. وفي قول (من ضربك إياك) يوافق ثعلب البصريين في أن إياك توكيد ويخالف الكسائي في أنها بدل.

يجوز أن تتصل كاف الخطاب بـ (أرأيت) التي تستعمل بمعنى: أخبرني، وفي المسألة عندئذ للكوفيين مذهبان: "المذهب الأول وهو أن التاء فاعل والكاف في موضع نصب، والتقدير: أرأيت نفسك. وهو مذهب الكسائي. والمذهب الثاني مذهب الفراء وهو أن التاء حرف خطاب وليست مكنياً، والكاف قامت مقام التاء، وهي في موضع رفع فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه. وقد ردَّ المذهبان وضعفاً، ورجح

عليهما مذهب البصريين وهو أن التاء فاعل، والكاف حرف خطاب، لا محل لها من الإعراب" وفي قولهم: ضربتك إياك، وضربتك أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد، والتوكيد لا يكون أول الكلام. وأهل البصرة يقولون: ضربتك إياك بدل، ونحن نقول: هما توكيد. ويقولون: أريتك أنت، ومررت بك أنت، صحيح على ما فسرنا. قال: وما أريت كإياك، لم يجر إلا في الشعر. وأنشد:

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه ضعيف ولم يأسر كإياك أسر

وقال ثعلب في مجالسه: "(من ضربك إياك) قال: أهل البصرة يقولون: ضربتك إياك بدل، ضربت أنت تأكيد، وهما جميعاً تأكيد. وقولهم: بدل خطأ، لأن البدل يقوم مقام الشيء، وهذا لا يقوم مقامه، لأنه لا يقع الثاني موقع الأول (الجبالي، 2010). إن مذهب الإمام ثعلب في هذه المسألة يوافق البصريين في التوكيد ويخالف الكسائي في البدل، فليس الضمير المنفصل في رأيه إياه. ولا رأيتك إياك بدلاً، وإنما هو توكيد أيضاً؛ لأن البدل يلزم منه أن يقوم مقام الأول، و"إياك" لا يقع موقع الكاف، وعلى ذلك بأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت. ونحن نعلم أن سيويه والبصريين معه أجازوا إعراب "أنت" في "فعلت أنت" توكيداً وبدلاً (ابن هشام، 2009). لذا لجأ النحويون إلى إثبات ضمير منفصل يحمل دلالة الضمير المتصل، إذ يقول سيويه: "واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك". وأما رأي البصريين في هذه المسألة فهو على النحو الآتي: يجوز أن يكون ضمير الرفع المنفصل توكيداً أو بدلاً من الضمير المتصل المرفوع قبله، نحو: قمت أنت.

ويمكن أيضاً أن يكون ضمير الرفع المنفصل توكيداً للضمير المتصل قبله سواء أكان منصوباً أم مجروراً، نحو: رأيتك أنت، أو مررت بك أنت، قال سيويه في (باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو: وصفاً): اعلم أن هذه الحروف كلها تكون للمجرور، والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت (سيويه، 180هـ). إذا كان في المسألة رأي فالرأي ما ذهب إليه ثعلب في إعراب الضمير المنفصل في: رأيت إياك توكيداً لا بدلاً، وهذا ما صرح به ابن مالك، فقد جاء إعرابهما موافقاً للمعنى ومطابقاً للقاعدة النحوية، ولم يخرج عليهما، وهذا ما جاء به الأشموني الشافعي والتعليل في ذلك "أن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت (الأشموني الشافعي، 900هـ).

المسألة الخامسة: المفعول به

أجاز ثعلب تقديم معمول الفعل المقصور عليه نحو: مثل: ما طعامك أكل إلا زيد، أما الكسائي منع مثل هذا التعبير. الأصل في المفعول به أن يقع بعد فعله، وقد أشار إلى هذا الأصل الكسائي، وينصب الأسماء مايسبقها، وجاء في مجلس ثعلب: "أجاز زيداً ضرب أخوه، وأجاز زيداً أخوه ضرب وقال: حق المفعول أن يكون بعد الفعل" ولكن يجوز أحياناً تقديم المفعول به على فعله، وأحياناً يجب تأخيرها.

وفي هذا السياق اختلف ثعلب مع أصحابه الكوفيين في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه نحو: "ما طعامك أكل إلا زيد" بينما كان الكسائي يمنع مثل هذا التعبير؛ لتقدم المفعول به، بينما الفاعل محذوف، إذ كان لا يعرب "زيد" فاعلاً كما يعربه البصريون؛ ولذلك كان يأبى مثل هذه الصيغة. والكوفيون احتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأن الأصل في (زيد) أن لا يكون هو الفاعل، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا؛ لأن التقدير فيه: ما أكل أحد طعامك إلا زيد" (صنيع، 1426). والذي يدل على كلامهم هذا قولهم (ما خرج إلا هند) و(ما ذهب إلا دعد) "ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث، لأن الفاعل مؤنث حقيقي، فلمل لم يثبتوا في الفعل علامة دل على أن الفاعل هو (أحد المحذوف)" أما أن يجيز البصريون (ما طعامك أكل إلا زيد) ومعهم ثعلب فحجتهم أن قالوا "إنما جؤزنا ذلك لأن (زيد) مرفوع بالفعل، والفعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم (عمرا ضرب زيد) وكذلك سائر الأفعال المتصرفية (ابو حيان، 1466). وأن الفعل قوي في التصرف في معمولاته، فيجوز تقديم وتأخير ما يتعلق به.

اختلف ثعلب مع الكسائي في تقديم المفعول به على الفاعل؛ فالمفعول به هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو: ضربت زيداً، وهو منصوب إذا لم يبين لما لم يسم فاعله، والكلام هذا هو في المفعول الذي لم يكن من باب ظن وأعلم. وإنما هو فيما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين من باب أعطى، أو إلى اثنين أحدهما أصله بحرف الجر، وإذا وجد مفعولان، وأحدهما مفعول في المعنى، أو مقيد بحرف الجر، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وتقديم ما ليس مقيداً بالحرف فإذا قلت: أعطيت درهمه زيداً جاز عند البصريين (ابوعبدالله، 209هـ)؛ لأن النية به التأخير لأنه مفعول ثان. ومنع ذلك هشام (ابو عبدالله، 209هـ)، وقال "محال" أعطيت ثوبه زيداً، لتقدم المكني قبل زيد، لأن العامل في الثوب غير وصف زيد. وقال ابن كيسان: (أعطيت درهمه زيداً) قبيحة، لأن الدرهم وزيداً جميعاً يتصل بهما الفعل اتصالاً واحداً، لأن كل واحد منهما مفعول به" (الأندلسي، 2003) قال ابن عصفور وبعض البصريين:

ولا يجوز أعطيت مالكة الغلام، ولا مالكة أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين، إذا قدرت أن الإعطاء أخذ للغلام أولاً، فالأول عندهم هو الذي يقدر أخذاً له قبل صاحبه، ولو قدمت على الفعل المفعول الثاني متصلاً به ضمير الأول نحو: ثوبه أعطيت زيداً، جاز ذلك عند البصريين، والفراء، وثعلب.

وقال هشام لا يجوز، وقال ابن كيسان: درهمه أعطيت زيداً أجود من أعطيت درهمه زيداً (الجوراني، 2010).

ويقول ابن عقيل: "الفعل إذا تعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل بالمعنى، نحو: (أعطيت زيداً درهماً) فالأصل تقديم (زيد) على (درهم) لأنه فاعل في المعنى، لأنه الأخذ للدرهم، وكذا: (كسوت زيدا جبة). والكسائي سار في الاتجاه نفسه وأعطى الأولوية في التقديم لما هو فاعل في المعنى "وفي باب الاشتغال رجح الكسائي نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: زيد هنداً يضربها، لأن تقديم الفاعل في المعنى مثبته على منزلة العناية، بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم، فكأنه قيل: يضرب زيد هنداً. ومذهب غير الكسائي ترجيح الرفع، لأن هذا الاسم لا يدل على فعل، ولا يقتضيه، فوجوده كعدمه (الاندلسي، 2010).

ينتصب الاسم السابق المفتقر لما بعده، بعامل يفسره العامل في ضميره، أو ملابسه لفظاً، أو معنى بحيث لولا اشتغاله لعمل في ذلك الاسم، فلو تأخر الاسم مثل: ضربته زيداً، أو لم يفتقر لما بعده نحو: زيد في الدار فأكرمه لم يدخل في هذا الباب. أما القول (زيداً ضرب) فلا خلاف أنه لا يجوز، لأنه يصير المفعول لأبد منه وهذا ما منعه البصريون، أما الكوفيون فاختلّفوا فيه "وإذا وقع فعل مكّي على مفسره الظاهر نحو: زيداً ضرب. منع البصريون تقديم المفعول به، ولكن الكوفيين اختلفوا أ: إذا أبرز المكّي المستكن فقيل: زيداً ضرب هو. فأجازه الكسائي وحده" (الجبالي، 2010).

وهو لا يجوز لأنه لا يؤقّع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر، أما لو كان الفاعل ضميراً جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر. "يجوز ضرب زيداً غلامه، وضرب زيد غلامه، أو غلام أخيه، وأخذ زيد ما أراد، أو ما أكل طعامك إلا زيد، فلو قلت: زيداً غلامه ضرب أو غلامه، أو غلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، وما طعامك أكل إلا زيد، جاز ذلك عند البصريين، ومنع ذلك الكوفيون في هذه المسائل الخمس، والصحيح الجواز، وبه ورد السماع ولا يقع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر نحو: زيداً ضرب، فلو كان الضمير منفصلاً جاز نحو: ما ضرب زيداً إلا هو، فيقع الفاعل على مفسره الظاهر. فلو أبرز الضمير المستكن، فقيل: زيداً ضرب هو، أجاز ذلك الكسائي وحده، والذي تقتضيه الأقيسة أن ذلك لا يجوز، لأنه ليس من مواضع انفصال الضمير "إذا لا يجوز القول (زيداً ضرب) بإجماع أغلب النحاة ولم يجزه إلا الكسائي.

المسألة السادسة: المفعول المطلق

مسألة تعريف المصادر وتنكيرها:

أجاز ثعلب تنكير (البته) بينما لم يجز الكسائي ذلك.

وذكر ابن بري أن البته عند سيبويه وأصحابه لا يستعمل إلا معرفة نحو: البته وبالرجوع لنص سيبويه في كتابه بخصوص هذه المسألة نجده يقول: "في باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله من ذلك قولك: قد قعد البته، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللاموسيبويه يقول في باب (ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله): "ومن ذلك قولك: قد قعد البته، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام" (سيبويه، 379هـ).

وأن الفراء وحده من الكوفيين أجاز تنكيره وهذا يعني أن الكسائي لم يجز ذلك (ابن بري، 1/156). وقد كان ثعلب يجيز تنكيره أيضاً، لأن أصل المصدر التنكير. أما ما جاء في مجالس ثعلب: "ويقال أبتته أبتائاً. وبتته بتا وبتته، ثلاث لغات، و"بتة" فعلة من هذا، فإذا كان لمعهود قيل "البته" أي التي تعرف. و"البت" الذي يعرف.

والمصادر كلها إذا دخلت فيها الألف واللام كانت لمعهود، وإذا لم تدخلها كان على أصل المصادر، قال: والمصادر لا تجمع إلا قليلاً (ابوحيان، 1967).

وذهب جمهور النحويين إلى أن إدخال (ال) على المصادر السماعية ليس مطرداً في المصادر السماعية التي حذفت أفعالها وجوباً، وإنما يقتصر فيه على ماسم، نحو: الويل له، والخيبة له، لذلك لا يقال قياساً عليهما السقي لك، والرعي لك. وقال الكسائي من الكوفيين والجري من البصريين بقياسه (الاستراباذي ج2/38).

ومما انفرد به ثعلب في هذا الباب أنه جعل المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال: وهو زهير شعراً، من باب المصدر المؤكد لا الحال "ومن الأحوال القياسية غير المشتقة: المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، نحو: أنت الرجل علماً، أي: أنت الكامل في الرجولية علماً، ومثله: هو زهير شعراً، وكونه حالاً رأي الخليل، وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر، أي أنت العالم علماً.

المسألة السابعة: المفعول لأجله

منع ثعلب تقديم المفعول لأجله على عامله أما الكسائي أجاز ذلك.

ورد عن ثعلب في كتب بعض المتأخرين أنه منع تقديم المفعول لأجله على عامله، بينما استقرَّ جميع النُّحاة بمن فهم نحا الكوفة أنفسهم على جواز هذا الأمر، وسبب نقلهم في ظاهره أن الكسائي أجاز ذلك، وهو الصحيح لأن السماع جاء بذلك؛ كقول الشاعر:

"فما جزعًا وربَّ النَّاسِ أبكي ولا حرصًا على الدنيا اعتراني (السيوطي، 1998)

وقول الآخر: "طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب".

فيجوزُ تقديمُ المفعولِ لأجله على عامله (الفعل) سواءً أكان منصوبًا أم مجرورًا بحرف الجر مثل: حُبًّا في الاستطلاع أُنيت. "وقد أقر ذلك السيوطي بقوله: ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسماع مستشهدًا بالبيت السابق (فما جزعًا ورب الناس أبكي)" (الانباري، 1957).

وقد قال ابن الأنباري في أسرار العربية: "فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب على الناصب؟ قيل: نعم يجوز ذلك، لأن العامل فيه يتصرف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه، فكان جائزًا على الأصل، وهذا الباب يترجمه البصريون أما الكوفيون فلا يترجمونه" (الانباري، 1957).

وحتى النحاة المحدثون أجازوا تقديمه، لذلك نقبل كغيرنا جواز تقديم المفعول لأجله على عامله.

المسألة الثامنة: المنادى

الفرع الأول: حذف المنادى:

نداء النكرة غير الموصوفة.

الكسائي خالف الكوفيين في أنه: منع نداء النكرة غير المقصودة إلا بتقدير موصوف.

أجاز حذف المنادى قبل الأمر والدعاء.

ذكر ابن عقيل أن الكسائي يمنع نداء النكرة إلا إذا وصفت وخلفت موصوفها "وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال:

أحدها: جوازه، مقبلاً عليها وغير مقبل، وهو قول جمهور البصريين.

والثاني: المنع مطلقاً، وهو قول الأصمعي.

إن كانت خلقاً من موصوف جاز نحو: يا ذاهباً؛ وإلا فلا، وهو قول الكسائي "ونقل جماعة هذا المذهب عن الكسائي والفراء معاً، ومذهب الكسائي والفراء، وعامة الكوفيين أنه إن كان خلقاً من موصوف جاز نداؤها.. وإذا وصفت النكرة، فمذهب البصريين أنه يجب نصبها قصدت واحداً بعينه أولاً، ومذهب الكسائي جواز الرفع والنصب فيها" (ابن عقيل، 1405).

ونقل بعض المحدثين منع نداء النكرة غير المقصودة عن الكسائي وحده، واستند إليه ليؤكد أن الكسائي كان ينزع إلى مذهب البصريين في توغلهم في التقدير حين قال بوجوب تقدير موصوف محذوف قبل المنادى في قول الشاعر:

"أيا راكباً إما عرضتَ فبلعن ندامي من نجران أن لا تلاقيا"

هو رجل أسير في أيدي أعدائه- يريد أن يبلغ قومه على لسان من يمر بهم كأننا من كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم، لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا ريب "أيا راكباً" فإنه نكرة غير مقصود بها معين، فهو لا يقصد راكباً دون راكب، وهذا البيت يرد على من أنكر من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة (ابن عقيل، 1405).

وعلى أية حال فإنه ليس هناك ما يمنع نداء النكرة مطلقاً، فالنداء دعاء في الأصل، ولا يمتنع دعاء النكرة على سبيل العظة والتنبية والإرشاد مثل قولنا: يا متعلماً هنيئاً لك.

والأصل في اللغة العربية أن يذكر المنادى لكن "قد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فتلزم يا - (فعل الأمر كقراءة الكسائي": ألا يا اسجدوا"، بتخفيف اللام وجعل الياء للنداء؛ ففيها مخالفة صريحة للقاعدة التي لا تجيز دخول حرف النداء على الجملة الفعلية، ولا نجد ذلك مقبولاً إذ ما اعتدنا على مناداة الفعل في اللغة العربية، ويكون النداء عادة للاسم.

الفرع الثاني: حذف أداة النداء

إن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه، قياس مطرد عند الكوفيين.

تفرد الكسائي بحذف أداة النداء من (سبحان الله).

يرد الاختلاف عن النحويين في هذه المسألة، كما اختلف النقل عنهم في حذف أداة النداء من اسم الإشارة محتجين بظاهر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة الآية 85] وذهب الكوفيون إلى جواز ذكر حرف النداء وجواز حذفه، واستدلوا على جواز الحذف بما ورد في السماع؛ وقد حملوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾؛ فقدروا أن "هؤلاء" اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف؛ أي: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم؛ وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله عليه الصلاة والسلام حكايةً عن موسى عليه السلام: "توبي حجر": أي: يا حجر "وذهب بعض المعرفين أن هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء، وهذا لا

يجوز عند البصريين ، لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء ، ونقل جوازه عن الفراء والعلة عند من منع المسألة " أن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحقه ألا يحذف كما لم تحذف الأداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس، فجري مجراه، وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمش إليه، قياس مطرد وفي (سبحان الله) "روي عن الكسائي أنه جعل منادى تقديره يا سبحانك، وأباه الجمهور". وحذفت أداة النداء في سبحان.

الفرع الثالث: (القول في القول في نداء الاسم المحلّى بأل)

وافق ثعلب شيخه الفراء في كون (الرجل) ليس وصفاً لازماً لأي وأن الأصل في (يا أيها الرجل) يا أيها الرجل، وبما أنه لم يذكر رأي للكسائي فهو مثل الكوفيين يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو "يا الرجل ويا الغلام: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه أل وحجتهم في ذلك أن الألف واللام تفيد التعريف، ويا النداء تفيد التعريف ولا يجتمع تعريفان في كلمة.

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو" يا الرجل ويا الغلام "وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز (المبرد، 1399). واستشهد الكوفيون ببيت الشعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تبغياني شراً

وقد قال أبو العباس (ثعلب) "يقال يا أيها الرجل، ويا أيها القوم، ويا أيها المرأة، ويا أيها المرأة يذكر ويؤنث مع المؤنث. قال سيبويه والخليل: يا تنبيه وها تنبيه وأي المنادى والرجل وما جاء بعد يائها وصف لآرم، وقال هذا لا يصح" وافق ثعلب شيخه الفراء في كون (الرجل) ليس وصفاً لازماً لأي وأن الأصل في (يا أيها الرجل) يا أيها الرجل على أن (هذا الرجل) مستأنفة وقد يسقط اسم الإشارة ذا وتبقى الهاء دليلاً عليه، فيقال: يا أيها الرجل، وقد تسقط (الرجل) ويبقى اسم الإشارة (يا أيها) لكن لا يجوز أن تسقط الهاء فيقال يا أي الرجل، لأنها جزء من اسم الإشارة... فالكوفيون يعربون (أي) منادى وما بعدها جملة مستأنفة حذف صدرها" (الزجاجي، 377هـ).

ذكرنا أنه لا يجتمع حرفا التعريف والنداء إلا في مواضع أو تراكيب معينة، فإذا أردنا أن ننادى ما فيه (أل) في غير هذه المواضع فإنه يكون بإحدى طريقتين: إما باستخدام (أي)، وإما باستخدام اسم الإشارة. فلنداء المعرفة بالألف واللام تستخدم (أي)، وكأنها صلة بين حرف النداء والمنادى المحلّى بـ (ال)، فيكون الاسم المقصود بالنداء صفة لأي، وهي منادى. فإن نداء ما فيه ال مرفوض على مذهب البصريين، ذلك أن المعرفة بال لا ينادى مباشرة بـ (يا) فلا يقال: يا الرجل إلا في الضرورة الشعرية. وأما الكوفيون فقد اختلفوا واختلف النقل عنهم. فنقل عنهم جواز ذلك في سعة، ونقل عن بعضهم المنع والصحيح أن ذلك ليس جائزاً عند الكوفيين كلهم، فقد منعه الكسائي.

وهو الأصح لأنه حتى لو كانت حجة من أجازه أنه سمع عن العرب، فهذا السماع قليل.

لذلك فإن ما قاله البصريون من جواز دخول حرف النداء على المحلّى بأل – باستثناء لفظ الجلالة- مرفوض في العربية وفيه من التكلف ما لا يطاق ويقول الزجاجي: "ليس في العربية اسم في أوله الألف واللام دخل عليه حرف النداء إلا قولهم: يا الله اغفر لنا، فإنهم أدخلوا الألف واللام وحرف النداء وإنما جاز ذلك لأن أصله إله ثم دخلت الألف واللام وحذفت الهمزة فصارت الألف واللام لأرمتين كالعوض من الهمزة المحذوفة فصارت كأنهما من نفس الكلمة فلذلك دخل عليه حرف النداء" (الزجاجي، 377هـ).

وخلاصة القول: أن (يا) النداء لا تباشر ما فيه أل ويجب أن يؤتى بأي صلة لها، فكان المنادى حقيقة ما بعد أي، ولهذا نقول: إن أي هنا صلة.

ويتفرع من هذه المسألة إدخال (يا) النداء على لفظة (اللهم) "اختلف النحويون البصريون والكوفيون في حكم إدخال (يا) النداء على لفظة (اللهم) في الضرورة الشعرية، ولهم في ذلك قولان: القول الأول في أنه يتمتع إدخالها مطلقاً سواء أكان ذلك في السعة أم في وهذا مذهب جمهور البصريين.

القول الثاني: أنه يجوز إدخالها في الضرورة الشعرية، وهذا مذهب الكوفيين "وأجاز الفراء وبعض الكوفيين دخول يا على (اللهم) "وقال هذه الميم المشددة بقية كلمة، وأصل العبارة: يا الله أمتنا بخير ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء والصحيح أنه مذهب الفراء وثعلب.

ونرى أن الأكثر في نداء اسم الله (اللهم) بميم مشددة معوضة من حرف النداء، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء.

الخاتمة:

في ختام هذا التحليل، يتبين أن ثعلب قد قدم آراء نحوية متميزة في مخالفة بعض القواعد المتعارف عليها للمرفوعات والمنصوبات، وهذه المخالفات كانت تعكس اجتهادًا علميًا يسعى إلى تفسير اللغة بشكل أقرب إلى الواقع اللغوي وتطبيقاتها المختلفة، رغم أن آراءه لم تكن دائمًا متوافقة مع آراء النحاة التقليديين، إلا أنها تساهم في إثراء الفهم النحوي وتوسيع آفاقه من خلال تمسكه ببعض الحالات اللغوية الخاصة.

عرض ثعلب نمطًا من التفكير النحوي الذي يربط اللغة بالاستعمال الواقعي، مما يدعو إلى إعادة النظر في بعض القواعد الثابتة، إنَّ ترجيح هذه الآراء يتطلب فهمًا عميقًا لمرونة اللغة العربية وقدرتها على التكيف مع التغيرات الزمنية والسياقية، وفي النهاية، تبقى هذه المخالفات جزءًا من التراث النحوي الذي يعكس التنوع الفقهي في فهم قواعد اللغة العربية وتفسيرها.

أولاً: النتائج

المخالفات النحوية لثعلب والكسائي:

- المرفوعات: قام ثعلب بتقديم آراء في بعض المرفوعات قد تكون مخالفة للقاعدة النحوية التقليدية مثل رفع الفعل بعد "إنَّ" أو "لكن"، وهو لا يتبع بالضرورة القواعد المقررة في المدارس النحوية التقليدية مثل البصريين أو الكوفيين.
- المنصوبات: يمكن ملاحظة أن الكسائي خالف بعض القواعد المنصوبات في حالات معينة، مثل المفاعيل أو التوابع، حيث اعتمد على تطبيق قواعد مغايرة أحيانًا عند التأويل.

ثانيًا: التوصيات

- يُوصى بمواصلة دراسة وتحليل آراء ثعلب والكسائي النحوية في سياق تطور النحو العربي بشكل عام. دراسة هذه الآراء قد تساهم في إثراء الفهم المعاصر للغة العربية وتفسيراتها النحوية.
 - الموازنة بين القواعد النحوية التقليدية وآراء كل من ثعلب والكسائي، فمن المفيد الحفاظ على التوازن بين القواعد النحوية التقليدية التي وضعها كبار النحويين مثل سيبويه، وبين آراء ثعلب الكسائي المبتكرة، لما لذلك من قيمة علمية في تطوير النظرية النحوية.
- هذه النتائج والتوصيات تساعد على توسيع الفهم لكيفية تعامل ثعلب الكسائي مع القواعد النحوية وتقديم رؤية واضحة حول إمكانية ترجيح آرائه أو الأخذ بها في دراسة النحو العربي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- ابن عقيل، بهاء الدين. (1405هـ). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، ط1 المكتبة الشاملة، ج2/490.
- ابن يعيش. (2000). *شرح المفصل*. قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن يعيش، أبو البقاء. (643هـ). *شرح المفصل*. عالم الكتب، مكتبة المتنبي، ط1.
- أبو البركات الأنباري. (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحو البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية*، ج1، ص280. <https://lib.eshia.ir>

- أبو العباس، أحمد بن يحيى ثعلب. (1950). *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ص271.
- أبو العباس، محمد بن يزيد، (د.ت). *المقتضب، المبرد*. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).
- أبو حيان الأندلسي. (د.ت). *كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب - باب المفعول به*. ص1466.
- الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (د.ت). *شرح الكافية في النحو*. دار الكتب العلمية.
- الأشموني الشافعي، أبو الحسن نور الدين. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. دار الكتب العلمية، ط1، ج2.
- الألوسي، تفسير الألوسي، المكتبة الشيعية، ج6، ص2 <http://shiaonlineibrary.com>.
- الأنباري. (1967). *نزاهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة.
- الأنباري، أبو البركات. (1985). *نزاهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنارة، ط3.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، دار الفكر، ج1، ص172.
- الأندلسي، ابن حيان أثير الدين. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1.

- الأندلسي، أبو حيان. (2008). *التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: د حسن هندراوي، الجزء السابع، الطبعة الأولى، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع.
- بن السراج، أبي بكر محمد بن سهيل. (1985). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفضلي، مؤسسة الرسالة، ط1.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (1956). *مجالس ثعلب*. عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2.
- جبالي، حمدي. (1995). *الخلاف النحوي الكوفي*. أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الجوراني، أحمد محمد. (2010). *المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب، دراسة وصفية تحليلية*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب.
- الدباسي، عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله. مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما يجوز ضرورة وأثر اختلاف الرواية فيه. *مجلة الحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية الإسكندرية*، المجلد السادس، العدد الثامن والعشرين.
- السامرائي، محمد فاضل. (2004). *الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري*. ط1، دار عمار للنشر والتوزيع.
- السكري، أبو سعيد. (1965). *أشعار الهذليين، شعر حذيفة بن أنس*. تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، دار العروبة.
- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين. (د.ت). *الموسوعة القرآنية*. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1991). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت الطبعة الأولى، 2: 178.
- السيوطي. (1964). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط1.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1985). *الأشباه والنظائر*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1.
- الصالح الشامي، محمد بن يوسف. (د.ت). *سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد*. تحقيق: تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ج3.
- صنيع، إبراهيم بن حسن بن علي. (1426هـ). *الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية*. رسالة دكتوراه، إشراف د. سعد الغامدي، جامعة أم القرى.
- ضيف، شوقي. (د.ت). *المدارس النحوية*. دار المعرف، ط7.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. (1406هـ). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1.
- المرادي. (1955). *الجنى الداني*. تحقيق: فخر الدين غباوة وعبد المنعم خفاجي، طبعة الحلبي بمصر.
- المساعفة، خالد. (2012). عامل التقريب في النحو الكوفي. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، المجلد 9 العدد 1.
- المصطفى، سعد الدين. (2009). التوجيه النحوي لمسائل خلافية في مجالس ثعلب (ت291هـ). *مجلة مجمع اللغة العربية دمشق*، المجلد 84، الجزء 3.
- اليمني، عبد الباقي بن عبد المجيد. (1406هـ). *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. تحقيق د.عبد المجيد ذياب، ط1.

ثانيًا: رومنة المراجع العربية

- Abn 'Eqyl, Bha' Aldyn. (1405h). Almsa'ed 'Ela Tshyl Alfwa'ed. Thqyq: Mhmd Kaml Brkat, Dar Alfkr, T1 Almkthb Alshamlh, J2/ 490.
- Abn Y'eysh, Abw Albqa'. (643h). Shrh Almfs. 'Ealm Alktb, Mktb Almtbnby, T1.
- Abn Y'eysh. (2000). Shrh Almfs. Qdm Lh : Emyl Bdy'e Y'eqwb, Dar Alktb Al'elmyh, T1.
- Abw Albrkat Alanbary. (D.T). Alensaf Fy Msa'el Alkhla'f Byn Alnhw Albsryyn Walkwfyyn, Almkthb Al'esryh, J 1, S280
<https://Lib.Eshia.Ir>
- Abw Al'ebas, Ahmd Bn Yhya Th'elb. (1950). Mjals Th'elb. Thqyq: 'Ebd Alslam Harwn, Dar Alm'earf, S271.
- Abw Al'ebas, Mhmd Bn Z'D, (D.T). Almqtdb, Almbrd. ThqyQ: Mhmd 'Ebd Alkhalq 'Ez'Mh, 'Ealm Alktb, B'RWt, (D.T).
- Abw Hyan Alandlsy. (D.T). Ktab Artshaf Aldrb Mn Lsan Al'erb - Bab Almfwl Bh. S1466.
- Alalwsy, Tfsyr Alalwsy, Almkthb Alshy'eyh , J6, S2http://ShiaonlineLibrary.Com.
- Alanbary, Abw Albrkat. (1985). Nzhh Alalba' Fy Tbqat Aladba'. Thqyq: Ebrahym Alsamra'ey, Mktb Almnarh, T3.

- Alanbary, Kmal Aldyn Abw Albrkat. (2003). Alensaf Fy Msa'el Alkhla'f Byn Alnhwyyyn Albsryyn Walkwfyyn, Dar Alfkr, J1, S 172.
- Alanbary. (1967). Nzhh Alalba' Fy Tbqat Aladba'. Thqyq: Mhmd Abw Alfdl Ebrahym, Dar Alnhdh.
- Alandlsy, Abn Hyan Athyr Aldyn. (1998). Artshaf Aldrb Mn Lsan Al'erb. Thqyq: Rjb 'Ethman Mhmd, Mktbh Alkhanjy, T1.
- Alandlsy, Abw Hyan. (2008). Altdyyt Waltkmyl Fy Shrh Ktab Altshyl. Thqyq, D Hsn Hndawy, Aljz' Alsab'e, Altb'eh Alawla, Knwz Eshbylya Llnshr Waltwzy'e.
- Alashmwny Alshaf'ey, Abw Alhsn Nwr Aldyn. (1998). Shrh Alashmwny 'Ela Alfyh Abn Malk. Dar Alktb Al'elmyh, T1, J2.
- Alastrabady, Rdy Ald, N Mhmd Bn Alhsn. (D.T). Shrh Alka'f H Fy Alnhw. Dar Alktb Al'elmyh.
- Aldbasy, 'Ebd Al'ezyz Bn Ebrahym Bn 'Ebdallh. Msa'el Alkhla'f Byn Albsryyn Walkwfyyn Fyma Yjwz Drwrh Wathr Akhtlaf Alrwayh Fyh. Mjhlh Alhwlyh Klyh Aldrasat Aleslamyeh Wal'erbyh Aleskndryh, Almjd Al'sads, Al'edd Althamn Wal'eshryn.
- Aljwrary, Ahmd Mhmd. (2010). Almsa'el Alnhwyh Walsrfyh Fy Ktab Mjals Th'elb, Drash Wsfyh Thlylyh. Rsalh Majstyr, Aljam'eh Aleslamyeh, Ghzh, Klyh Aladab.
- Almrad. (1955). Aljna Aldany. Thqyq: Fkhr Aldyn Ghabawh W'ebd Almn'em Khfajy , Tb'eh Alhlby Bmsr.
- Almsa'efh, Khald. (2012). 'Eaml Altqryb Fy Alnhw Alkwfy. Mjhlh Athad Aljam'eat Al'erbyh Lladab, Almjd 9 Al'edd 1b.
- Almstfa. S'ed Aldyn. (2009). Altwjyh Alnhwy Lmsa'el Khlafyh Fy Mjals Th'elb (T291h). Mjhlh Mjm'e Allghh Al'erbyh Dmshq, Almjd 84 , Aljz' 3.
- Alqfty, Jmal Aldyn Abw Alhsn 'Ely Bn Ywsf. (1406h). Enbah Alrwah 'Ela Anbah Alnhah. Thqyq: Mhmd Abw Alfdl Ebrahym, Dar Alfkr Al'erby, T1.
- Alsahy Alshamy, Mhmd Bn Ywsf. (D.T). Sbl Alhda Walrshad Fy Syrh Khyr Al'ebad. Thqyq: Thqyq Wt'elyq Alshykh 'Eadl Ahmd 'Ebd Almwjwd Alshykh 'Ely Mhmd M'ewd, Dar Alktb Al'elmyh, J3.
- Alsamra'ey, Mhmd Fadl. (2004). Alhjj Alnhwyh Hta Nhayh Alqrn Althalth Alhjry. T,1 Dar 'Emar Llnshr Waltwzy'e.
- Alskry, Abw S'eyd. (1965). Ash'ear Alhdlyyn, Sh'er Hdyfh Bn Ans. Thqyq: 'Ebd Alstar Fraj, Mraj'eh Mhmwd Mhmd Shakr, Dar Al'erwbh.
- Alsmyn Alhlby, Abw Al'ebas Shhab Aldyn. (D.T). Almwsw'eh Alqranyh. Aldr Almswn Fy 'Elwm Alktab Almkwn, Thqyq: Ahmd Bn Mhmd Alkhrat, Dar Alqlm.
- Alsytwy, 'Ebd Alrhmn Bn Aby Bkr. (1985). Alashbah Walnza'er. Thqyq : 'Ebd Al'eal Salm Mkrm, M'essh Alrsalh, T1.
- Alsytwy. (1964). Bghyh Alw'eah Fy Tbqat Allghwyyyn Walnhah. Thqyq: Mhmd Abw Alfdl Ebrahym, Mtb'eh 'Eysa Albaby Alhlby T1.
- Alymany, 'Ebd Albaqy Bn 'Ebd Almjyd. (1406h). Esharh Alt'eyyn Fy Trajm Alnhah Wallghwyyyn. Thqyq D.'Ebd Almjyd Dyab, T1.
- Bn Alsrj, Aby Bkr Mhmd Bn Shyl. (1985). Alaswl Fy Alnhw. Thqyq : 'Ebd Alhsyn Alfdly, M'essh Alrsalh, T1.
- Dyf, Shwqy. (D.T). Almdars Alnhwyh. Dar Alm'erf, T7.
- Jbaly, Hmdy. (1995). Alkhla'f Alnhwy Alkwfy. Atrwhh Dktwrah Fy Allghh Al'erbyh Wadabha, Aljam'eh Alardnyh, 'Eman, Alardn.
- Snb'e, Ebrahym Bn Hsn Bn 'Ely. (1426h). Alkhla'f Alnhwyh Fy Almnsawat Fy Shrh Alrady 'Ela Alka'f. Rsalh Dktwrah, Eshraf D. S'ed Alghamdy, Jam'eh Am Alqra.
- Sybwyh, Abw Bshr 'Emrw Bn 'Ethman Bn Qnabr. (1991). Alktab. Thqyq: 'Ebd Alslam Harwn, Dar Aljyl, Byrwt Altb'eh Alawla, 2: 178.
- Th'elb, Abw Al'ebas Ahmd Bn Yhya. (1956). Mjals Th'elb. 'Ebd Alslam Harwn, Dar Alm'earf, Alqahrh, T2.